التقرير الإقتصادي- الإجتماعي تشرين أول 2011

الملحق[1] : هيكل الدين العام

بلغت ديون السلطة الفلسطينية العام الكلي في نهاية تشرين أول 2,055.3 مليون دولار أمريكي، هذا المستوى هو أقل من الإرتفاع الأخير بمقدار 2,170.6 مليون دولار أمريكي والذي سجل في حزيران 2011 ولكنه أعلى بمقدار 13% من المستوى الذي لوحظ في أيلول 2011.و في حين أن الديون الخارجية كانت مستقرة نسبياً مع مرور الوقت، يرجع معظم التباين في إجمالي الدين إلى تغييرات في الدين الداخلي، وربما لأنه يتم إستخدامه لمعالجة الفجوات التمويلية.

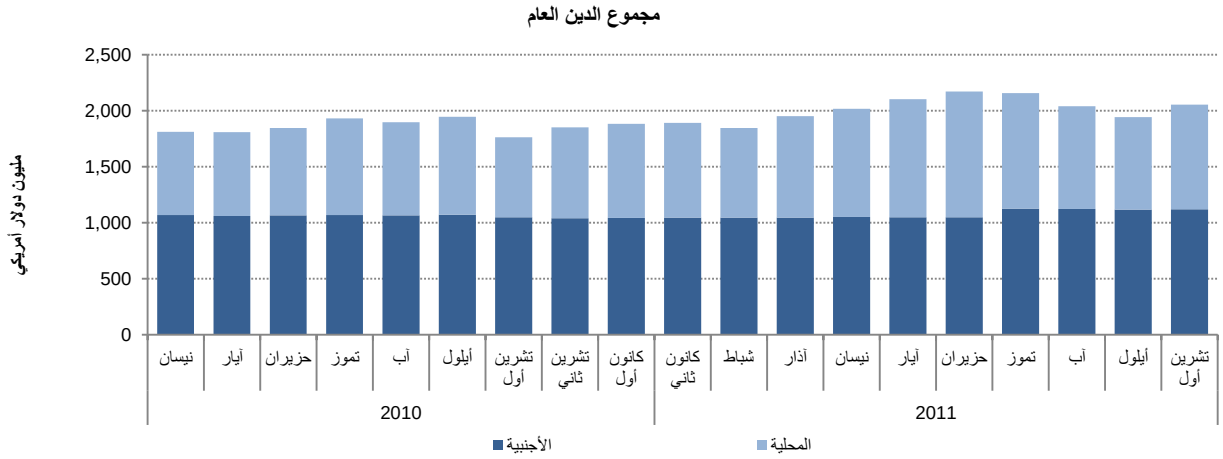

وقد تفاوتت نسبة الدين المحلي في مجموع الديون بين نحو 40 و 52% في الفترة من بين نيسان 2010 وتشرين أول 2011. وفي تشرين 2011، كان 45% من إجمالي الديون المحلية، في شكل قروض مصرفية (40% من الدين الداخلي)، وعلى المكشوف (45%) و قروض المؤسسات العامة(015%). وكان ما تبقى من مجموع الديون الخارجية، في شكل أموال مستحقة لمؤسسات مختلفة[2] (86%) وقروض ثنائية (14%).

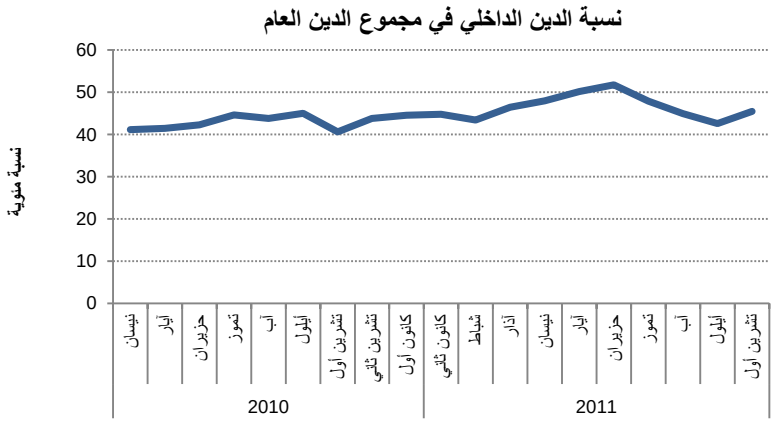

ميزة واحدة ذات صلة بالديون المحلية للسلطة الفلسطينية هي هيكلها الناضج. في تشرين أول 2011، كان 78% من الدين العام المحلي قصير المدى. وكانت مجمل السحب على المكشوف وقروض مؤسسة الدين العام قصيرة المدى ، و كانت 45% من القروض المصرفية المحلية، والتي بلغت 370.2 مليون دولار أمريكي في تشرين أول 2011 قصيرة المدى أيضا . خدمة الدين تمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الحكومة، ومستويات عالية من القروض المصرفية المحلية أيض تزيد من ضعف وهشاشة المصارف.

[1] البيانات المستخدمة في هذا الملحق هي من وزارة المالية.
[2] وتشمل هذه المؤسسات صندوق الأقصى، والصندوق العربي للإنماءالاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق، ومنظمة أوبك.